ذكر المستشار هشام جنينة - رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات - أنه أحال مئات قضايا الفساد إلى النائب العام، ولم يتم التحقيق إلا في سبعة منها، مضيفًا أنه في معظم تلك القضايا لا يرد النائب العام على التقارير المرسلة.

وفي حوار له مع "أسوشييتد برس" الأمريكية، قال جنية: إنه من المفترض أن يتلقى ردًا على هذه الإحالات إلا أن ذلك لم يحدث، مضيفًا: "ليست لدينا أية وسيلة لمعرفة موقفهم من هذه الملفات التي أحيلت إليهم.. وإذا لم تتابع النيابة هذه الملفات، فليس لنا إلا الله".

وأشار المستشار إلى أن المصريين يعانون منذ عقود طويلة من فساد مسئولي الدولة، والذي كان أحد أبرز العوامل التي شكلت المد الثوري في 25 يناير التي أطاحت بالدكتاتور حسني مبارك.

وأضاف جنينة أنه يهدف من تلك التصريحات الصادمة إلى تصحيح الأمور ووضعها في نصابها، مؤكدًا أن مصر على وشك التلاشي جراء الفساد المستشري الذي غزا الأنظمة المتعاقبة.

وتابع: على مدار سنوات، كانت أجهزة الرقابة الحكومية بما فيها الجهاز المركزي للمحاسبات، مجرد أجهزة تجميلية، حسبما قال جنينة، فتقاريرها كانت "مجرد حبر على ورق، اللهم إلا إذا السلطات لديها الرغبة في ملاحقة مسؤول موضع شبهة، كنوع من الابتزاز"، بحسب تصريحاته.

وأردف: "وإذا كشف جهاز من هذه الأجهزة شبهة ابتزاز مالي أو اختلاس أو فساد في صفقات أعمال، كان يقوم بإرسال تقرير إلى الوزارة التي يعتقد أن المخالفة قد وقعت فيها، لكن نادرًا ما كان يكفل علاج الملف أو الضغط على المسؤولين لفتح تحقيق".

وأكمل جنينة: "في إحدى هذه القضايا، كشفت التحقيقات أن نحو ثلاثة مليارات دولار، اختلست ضمن صفقات أراضي لصالح مسؤولين من الشرطة، وأجهزة الاستخبارات، والقضاء، ومكتب النائب العام نفسه، وفي أخرى، أعدت فتح قضية عمرها ثلاث سنوات، تتعلق بمزاعم بأن أعضاء في لجنة استشارية بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات - الذي ضم وزير العدل آنذاك - حصلت على نحو أربعة عشر مليون دولار كتعويضات مالية".

واعتبرت الوكالة الأمريكية أن الجديد في خطوة جنينة، كان "استعداده للتحقيق مع الأجهزة السيادية"، الوصف الذي يستخدم للإشارة إلى أذرع الدولة المهمة التي لا تقبل الشك، مثل الشرطة والاستخبارات والقضاء والرئاسة. مضيفة أن الدستور الذي تم "تمريره" في هذا العام عزز من سلطته، حيث يشجع الحرب ضد الفساد والرقابة على أجهزة الدولة.

كما أشارت إلى أنه وبوجه خاص، لم يقدم جنينة مزاعم ضد مؤسسة الدولة الأقوى، الجيش. واتخذ الجيش خطوة غير معلنة بالسماح للجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة حسابات حيازاته التجارية الضخمة.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 19/04/2014
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com